مؤسسة إنكي للدراسات والبحوث
Enki Foundation for Studies and Research

استراتيجية التفتيت الصامت
هندسة الخرائط بالوكالة في الشرق الأوسط

الباحث علي حشاني

باحث في الدراسات الدولية - الجزائر ومتخصص بدراسة العلاقات الدولية في جامعة اولوداغ/ تركيا

تمر منطقة الشرق الأوسط في العقد الحالي بمرحلة وصفتها مراكز الأبحاث العالمية بأنها النكبة الجغرافية الثانية، وهي مرحلة تتجاوز في خطورتها تقاسم الغنائم الاستعمارية في أوائل القرن العشرين، إن ما نشهده اليوم ليس مجرد اضطرابات أمنية ناتجة عن الربيع العربي أو صعود الجماعات الراديكالية وإنما هو مخاض جيوسياسي مدروس بعناية يستهدف خلخلة بنية الدول الوطنية لصالح كيانات هوياتية أصغر عرقية وطائفية ومناطقية، إذ تعتمد هذه العملية على ما يسمى الجراحة القيصرية للجغرافيا، حيث يتم استخدام التنظيمات العابرة للحدود وعلى رأسها تنظيم داعش، كأداة إنضاج لظروف التقسيم عبر خلق واقع أمني وعسكري يفرض تآكل سيادي لا يمكن علاجه بالأدوات السياسية التقليدية.

ترتكز هذه الورقة على فرضية مفادها أن المشروع قيد التحليل يقوم على استراتيجية الإنكار المعقول بوصفها أداة لإدارة الصراعات غير المباشرة داخل البيئات الهشة، حيث تُفعَّل الخلايا النائمة في ساحات تعاني هشاشة بنيوية مثل: سوريا والعراق وليبيا واليمن لتنفيذ أجندات فوضوية تظهر المشهد وكأنه نتاج تفاعلات داخلية خالصة وانهيار ذاتي لبُنى الدولة والمجتمع، وضمن هذا التصور تتوارى القوى الغربية والكيان الصهيوني خلف ستار الغياب الرسمي عن مسرح العمليات بما يتيح لهما تجنب تحمل المسؤولية القانونية والسياسية المباشرة، مع الحفاظ في الوقت ذاته على قدرة التأثير في مآلات الصراع عبر

إعادة تشكيل خرائط النفوذ تحت مظلات خطابية تتصل بمكافحة الإرهاب وصون الأمن القومي وإدارة الاستقرار الإقليمي.

1. الجذور الفكرية والمخططات النظرية لإعادة التشكيل

لا يمكن مقاربة التحولات الجيوسياسية الراهنة في المنطقة بمعزل عن التراكم المعرفي والاستخباراتي الذي راكمته دوائر الفكر الاستراتيجي الغربي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، والذي سعى إلى إنتاج معرفة مركبة بالبُنى الاجتماعية والهويات الفرعية والتصدعات البنيوية داخل دول الشرق الأوسط بوصفها مدخلا لإعادة تشكيل المجال السياسي، ففي هذا السياق يُستدعى اسم المستشرق البريطاني الأمريكي برنارد لويس باعتباره أحد أبرز المنظّرين الذين قدّموا أطروحات تفسيرية حول طبيعة الدولة في المنطقة وحدود قابليتها للاستمرار، ففي كتابه The Shaping of the Modern Middle East (تشكيل الشرق الأوسط الحديث)[1]، إلى جانب مداخلاته البحثية والسياسية خلال ثمانينيات القرن العشرين طرح لويس تصوراً مفاده أن الكيانات العربية الحديثة نشأت في سياق ترتيبات استعمارية ولم تتأسس على اندماج قومي متين، الأمر الذي يجعلها وفق قراءته عرضة لإعادة التشكل على أسس إثنية وطائفية، وتبعا لهذا المنظور جرى تداول فكرة تحويل الدول المركزية إلى وحدات أصغر تعكس الانقسامات المذهبية والإثنية بوصفها صيغة يُعتقد أنها أكثر تجانساً من حيث البنية الداخلية، وهو طرح اكتسب زخم داخل بعض الأوساط المرتبطة بصياغة السياسات في واشنطن لا سيما في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، إذ برزت أطروحات إعادة هندسة الشرق الأوسط ضمن ما عُرف لاحقا بمشروع الشرق الأوسط الكبير الذي رُوّج له في عهد إدارة المحافظين الجدد، وضمن هذا الإطار لم تعد مسألة إعادة ترسيم الحدود مجرد نقاش أكاديمي وإنما تحوّلت إلى احتمال استراتيجي يُطرح في سياق معالجة الصراعات الممتدة وإعادة توزيع موازين القوة.

---

1. لويس، ب. 2004. (تشكيل الشرق الأوسط الحديث) (ترجمة: قاسم عبده قاسم). مكتبة مدبولي.

وفي السياق ذاته يبرز اسم الاستراتيجي الأمريكي رالف بيترز الذي نشر عام 2006 مقالته المعنونة Blood Borders (حدود الدم)[2] في مجلة القوات المسلحة الأمريكية، حيث قدّم خريطة افتراضية تعيد رسم حدود المنطقة استنادا إلى اعتبارات عرقية ودينية، وقد انطلقت أطروحته من فرضية أن الحدود الموروثة عن الحقبة الاستعمارية أسهمت في إنتاج اختلالات مزمنة وصراعات بنيوية، وأن إعادة توزيع المجال الجغرافي بما يتوافق مع الهويات الفرعية قد يفضي من وجهة نظره إلى تقليص احتمالات النزاع، ورغم أن هذه الرؤية لم تُعتمد رسميا بوصفها سياسة معلنة، فإنها عكست تيار فكري يرى في البلقنة آلية لإعادة ضبط التوازنات الإقليمية، ويتقاطع هذا التنظير الجيوسياسي مع المقاربة التي قدّمتها الكاتبة الكندية نايومي كلاين في كتابها The Shock Doctrine (عقيدة الصدمة)[3]، إذ طوّرت مفهوم عقيدة الصدمة بوصفه آلية تُستثمر فيها الأزمات الكبرى والحروب والانهيارات الاقتصادية لإحداث تحوّل جذري في البُنى السياسية والاقتصادية للدول، فبحسب هذا التحليل تؤدي الصدمة الجمعية الناتجة عن النزاعات العنيفة أو الانهيارات الأمنية إلى إضعاف القدرة المجتمعية على المقاومة، بما يفتح المجال أمام تمرير تحولات بنيوية عميقة كانت لتُواجَه برفض واسع في الظروف الاعتيادية، وعند إسقاط هذا الإطار النظري على حالات التفكك التي شهدتها بعض دول الإقليم يمكن ملاحظة كيف تتزامن الفوضى الأمنية مع طرح صيغ جديدة لإعادة توزيع السلطة أو إعادة تعريف الكيان السياسي ذاته.

إن الربط بين هذه المسارات الفكرية لا يعني افتراض وجود مخطط أحادي مغلق بقدر ما يسلّط الضوء على بيئة معرفية واستراتيجية أنتجت تصورات حول قابلية المنطقة لإعادة التشكل، مستندة إلى قراءة تعتبر الهشاشة البنيوية مدخل لإعادة الهندسة السياسية، ومن ثمّ فإن تحليل المشهد الراهن يقتضي استحضار هذا الإطار النظري الذي تشكّل عبر عقود من البحث والتخطيط وفهم كيفية تداخله مع وقائع الصراع الميداني ومع ديناميات الانهيار والصمود داخل

---

2. Peters, R. (2006, June). Blood borders: How a better Middle East would look. Armed Forces Journal. http://armedforcesjournal.com/blood-borders/.

3. كلاين، ن. 2009). عقيدة الصدمة: صعود رأسمالية الكوارث((ترجمة: نادين خوري). شركة المطبوعات للتوزيع والنشر.

الدول بوصفه خلفية تفسيرية تسهم في إضاءة مسارات التفكك وإعادة إعادة التركيب في آن واحد.

2. تنظيم داعش كمقاول جغرافي (استراتيجية الوكيل الخفي)

يطرح تنظيم داعش أو ما عُرف باسم الدولة الإسلامية في بعض القراءات الجيوسياسية بوصفه فاعل يتجاوز كونه حركة أيديولوجية مسلحة إلى كونه أداة وظيفية داخل بيئة صراعية أوسع، إذ يُنظر إليه كمقاول جغرافي يؤدي دور غير مباشر في إعادة تشكيل المجال السيادي للدول الهشة، فالتنظيم الذي أعلن الخلافة عام 2014 لم يقتصر نشاطه على إدارة العنف الرمزي أو العملياتي وإنما ارتبط تمدده الميداني في حالات عديدة بمناطق ذات أهمية استراتيجية عالية، سواء من حيث الثروات الطبيعية كالنفط والغاز أو من حيث موقعها ضمن عقد المواصلات وخطوط الإمداد الحيوية، وفي هذا السياق يصبح الانتشار المفاجئ للتنظيم في تلك الجيوب أكثر من مجرد تطور أمني إذ يُقرأ بوصفه عامل مسرّع لإنتاج فراغ سيادي يضع الدولة المركزية أمام اختبار وجودي، وإن هذا الفراغ السيادي لا يتوقف عند حدود الانهيار الأمني بل يُفضي إلى إعادة تعريف العلاقة

بين الداخل والخارج، فمع تآكل السيطرة المركزية تتقدم الأطراف الدولية تحت مظلة التحالف الدولي لمكافحة الإرهاب لتملأ المساحات التي خرجت عن سلطة الدولة، وهو تدخل يُقدَّم في الخطاب الرسمي باعتباره استجابة ضرورية لتهديد عابر للحدود، غير أن القراءة النقدية ترى في هذا المسار إعادة تموضع للقوى الكبرى داخل مناطق الموارد الاستراتيجية، بحيث يتحول الوجود العسكري إلى عنصر ثابت في معادلة إدارة ما بعد الصراع، وتُعاد صياغة الخريطة الميدانية وفق ترتيبات أمنية جديدة قد تشمل إنشاء إدارات ذاتية أو تعزيز كيانات محلية بحجة حماية الأقليات أو ضمان الاستقرار.

في ضوء ما سبق تكتسب استراتيجية الوكيل الخفي أهمية تفسيرية في تحليل هذه الديناميات التي تفترض أن بعض الفواعل العنيفة تؤدي دور موضوعي يخدم إعادة هندسة التوازنات، من دون أن يعني ذلك بالضرورة وجود علاقة مباشرة أو تنسيق معلن، فاستراتيجية الإنكار المعقول تتيح للقوى الدولية ومن بينها الولايات المتحدة والكيان الصهيوني في التصورات النقدية المتداولة الحفاظ على مسافة قانونية وأخلاقية من نتائج التفكك، إذ يجري التدخل تحت عنوان محاربة التنظيم بينما تترتب على هذا التدخل إعادة توزيع لمراكز السيطرة والنفوذ، وبهذا المعنى لا يُقدَّم التقسيم كفعل مباشر وإنما كنتيجة جانبية لمسار مكافحة الإرهاب، في حين تؤول إدارة الموارد الحيوية إلى ترتيبات أمنية تشرف عليها قوى خارجية أو حلفاء محليون، ويتقاطع هذا التحليل مع ما ورد في كتاب إدارة التوحش[4] المنسوب إلى أبو بكر ناجي، والذي يُنظر إليه باعتباره نص تنظيري حول كيفية استثمار الفوضى بوصفها مرحلة انتقالية تُضعف الدولة المركزية وتُنهك المجتمع تمهيدا لفرض سلطة بديلة، فالكتاب يطرح تصور يقوم على تعميم حالة من الانفلات الأمني تؤدي إلى إنهاك البنية المؤسسية وإرباك المجتمع، بحيث تتولد حاجة ملحّة إلى أي كيان قادر على فرض الحد الأدنى من النظام، وعند إسقاط هذه الفرضية على السياقات التي شهدت صعود تنظيم داعش، يمكن ملاحظة كيف أن انهيار المنظومات الأمنية التقليدية فتح المجال أمام صيغ حكم محلية أو شبه ذاتية، الأمر الذي أعاد تشكيل المجال

4. ناجي، أ. ب. 2004). إدارة التوحش: أخطر مرحلة ستمر بها الأمة. (مركز الدراسات والبحوث الإسلامية.

السياسي على أسس مغايرة لما كان قائمًا قبل الصراع، كما يُستحضر في هذا السياق مفهوم الفوضى الخلّاقة الذي ارتبط بخطابات وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة كونداليزا رايس خلال مرحلة التحولات الكبرى في المنطقة، حيث جرى الحديث عن أن مخاض عنيف قد يسبق ولادة نظام إقليمي جديد. وضمن القراءة النقدية يُفهم هذا الطرح بوصفه إطار نظري يبرر تحولات عميقة في بنية الدولة الوطنية، بحيث يصبح تفكك الجيوش النظامية وإعادة توزيع القوة المسلحة على كيانات محلية نتيجة منطقية لمسار طويل من الاستنزاف.

إن توصيف حركة تنظيم داعش الارهابي كمحرك موضوعي لإعادة رسم الخرائط لا يعني اختزال الظاهرة في بعدها الوظيفي أو إغفال جذورها الاجتماعية والأيديولوجية، وإنما يهدف إلى إبراز الكيفية التي يمكن أن تتقاطع فيها أفعال التنظيم مع مصالح أطراف دولية تستفيد من إعادة ترتيب المجال الجيوسياسي، فحين تتحول الجيوش الوطنية إلى قوى دفاع محلية محدودة الفاعلية وتُدار الموارد ضمن ترتيبات أمنية معقدة، تتراجع إمكانية تشكل دولة مركزية قوية قادرة على فرض إرادتها الاستراتيجية. ومن ثمّ فإن قراءة تنظيم داعش بوصفه مقاول جغرافي تندرج ضمن مقاربة تحليلية أوسع تسعى إلى فهم العلاقة بين الفوضى المسلحة وإعادة هندسة السيادة في سياق إقليمي تتقاطع فيه مشاريع التفكك مع رهانات إعادة البناء على أسس جديدة من الفوضى العارمة التي تجعل الشعوب تتوق لأي سلطة توفر الأمن حتى لو كانت سلطة طائفية أو انفصالية، هذا ما يخدم تماما نظرية الفوضى الخلاقة التي بشرت بها كونداليزا رايس، حيث تصبح الداعشية هي الوسيلة الأنجع لتبرير تفكيك الجيوش الوطنية وتحويلها إلى كانتونات متناحرة مما ينهي للأبد فكرة الدولة العربية القوية القادرة على تهديد المصالح الصهيونية.

3. الحصانة الإيرانية وتكتيك البتر الممنهج للأطراف

استكمالا للإطار التحليلي الذي تناول توظيف الفوضى المنظمة واستراتيجية الوكيل الخفي في إدارة التفكك داخل الساحات الهشة، يبرز سؤال مركزي يتعلق بموقع إيران داخل هذه المعادلة: فإذا كانت بعض القراءات ترى في تنظيمات

العنف أداة لإعادة هندسة المجال السيادي في الأطراف، فإن منطق الاتساق التحليلي يقتضي بحث ما إذا كان المركز الإيراني نفسه خاضع للآلية ذاتها من حيث إدارة التفاعلات، أم أنه يمثل حالة مختلفة تُدار بأدوات مغايرة، ومن هنا تنتقل المقاربة من تحليل ديناميات التفتيت في البيئات المنهارة إلى تفكيك استراتيجية الاحتواء التدريجي التي يفترض أنها تطبق على إيران عبر استهداف عمقها الإقليمي بدل جغرافيتها الوطنية.

تذهب بعض المقاربات التحليلية إلى أن الحديث المتكرر عن هشاشة الداخل الإيراني وسهولة تفككه يتجاهل عناصر بنيوية عميقة في تركيبة الدولة الإيرانية الحديثة، سواء على مستوى تماسك مؤسساتها أو على مستوى بنيتها العقائدية والأمنية، فالدراسات الصادرة عن مؤسسات بحثية غربية من بينها RAND Corporation، غالبا ما تشير إلى أن الجمهورية الإسلامية طوّرت نموذج خاص في إدارة الأمن القومي يقوم على الدمج بين الأيديولوجيا والبناء المؤسسي والقدرة الذاتية على التصنيع العسكري، بما يمنحها قدر من الصلابة في مواجهة الضغوط الخارجية والعقوبات الممتدة، وعلى خلاف عدد من الدول الإقليمية التي اعتمدت لعقود على منظومات تسليح مستوردة ضمن ترتيبات أمنية تقليدية، عملت طهران على بناء قاعدة تصنيع عسكري محلية وتطوير قدرات صاروخية وطائرات مسيّرة ومنظومات دفاع جوي، ضمن عقيدة الدفاع في العمق التي تقوم على نقل خطوط الاشتباك بعيدا عن الحدود الوطنية كلما أمكن ذلك، وبهذا المعنى لم يُبنَ الأمن الإيراني على ضمانات خارجية وإنما على مراكمة أدوات ردع غير تقليدية يمنحها عمق استراتيجي يتجاوز حدودها الجغرافية المباشرة، وانطلاقا من هذه المعطيات تفترض القراءة التي تتناول تكتيك البتر الممنهج للأطراف أن استهداف الجغرافيا الإيرانية مباشرة يمثل خيار عالي الكلفة ومعقدا من الناحية العسكرية والسياسية، الأمر الذي يدفع الخصوم إلى تبني مقاربة غير مباشرة تقوم على استنزاف أدوات ردعها الإقليمية بدلاً من الاشتباك مع المركز.

وتتمثل آلية البتر الاستراتيجي في دفع الجماعات الاجتماعية إلى الانخراط في ساحات صراع طويلة الأمد، تتداخل فيها مواجهة التنظيمات المتطرفة مع إدارة التوترات المحلية وصراعات الهوية والخدمات، فحين تتحول القوى التي نشأت بوصفها أدوات ردع إقليمي إلى فواعل أمن داخلي غارقة في إدارة أزمات

الكهرباء والمياه والاحتجاجات الشعبية والانقسامات الطائفية يتراجع دورها كرأس حربة في معادلات الردع الإقليمي، وتُستنزف مواردها البشرية والاقتصادية في نزاعات منخفضة الحدة ولكن ممتدة زمنيا، وفي هذه الحالة يصبح الاستنزاف عملية تراكمية تُضعف القدرة على المبادرة الاستراتيجية وتحوّل فائض القوة إلى عبء إداري وأمني. كما أن تعدد الجبهات يخلق بيئة ضغط مركّب، إذ تجد هذه القوى نفسها أمام تحديات عسكرية متقطعة وضغوط سياسية داخلية ومطالب اجتماعية متزايدة، الأمر الذي يحدّ من قدرتها على توجيه مواردها نحو أهداف استراتيجية بعيدة المدى، وفي ظل هذا المسار قد ينتهي الأمر إلى إعادة تعريف وظيفة هذه الأذرع من قوى ذات بعد إقليمي إلى كيانات محلية مندمجة في أنظمة سياسية مأزومة بما يقلص هامش حركتها ويُضعف ارتباطها بالمشروع العابر للحدود، ويُشار إلى أن النتيجة المتوخاة من هذا التكتيك وفق هذه القراءة لا تتمثل في إسقاط النظام الإيراني أو تفكيك الدولة من الداخل في المرحلة

الأولى، وإنما في تقليص عمقها الاستراتيجي تدريجيا ودفعها إلى الانكفاء داخل حدودها الجغرافية، فمع خسارة مساحات النفوذ غير المباشر وتآكل القدرة على التأثير في معادلات الجوار، تتحول إيران من دولة ذات امتداد إقليمي واسع إلى دولة محاطة بحزام من التوترات والكيانات غير المستقرة، ويُطلق على هذا المسار توصيف التطويق الجغرافي أي خلق بيئة إقليمية معادية أو فوضوية على أطرافها بما يجعل مواردها موجهة أساسا لحماية الحدود بدل توسيع النفوذ.

إن هذه المقاربة لا تنفي وجود تحديات داخلية تواجه إيران على المستويين الاقتصادي والاجتماعي، لكنها تفترض أن الرهان الخارجي يتركز على إعادة تشكيل المجال الحيوي المحيط بها قبل التفكير في تغيير المركز ذاته، وبهذا المعنى فإن البتر الممنهج للأطراف يُفهم كاستراتيجية تدريجية تستهدف تقليص المجال الحيوي وإعادة توزيع موازين القوة في الإقليم، بما يؤدي في نهاية المطاف إلى إعادة تعريف موقع إيران من لاعب ممتد النفوذ إلى دولة محصورة بجغرافيتها، تعمل في بيئة إقليمية أكثر تعقيدا وأشد احتواء لطموحاتها الاستراتيجية.

4. الاقتصاد السياسي للتفتيت وديون إعادة الإعمار:

استكمالا للمسار التحليلي الذي تناول ديناميات التفتيت الصامت واستراتيجية الوكيل الخفي وتكتيك استنزاف الأطراف الإقليمية تمهيدا لتطويق المراكز الصلبة، يبرز البعد الاقتصادي بوصفه الحلقة المكملة في هذه المعادلة المركبة، فإذا كانت الفوضى الميدانية تُعيد تشكيل الخرائط بالقوة الصلبة فإن إعادة الإعمار والتمويل الدولي يمثلان الوجه الناعم لإعادة هندسة المجال السيادي، ومن هنا تصبح الأرقام والمؤشرات الاقتصادية أداة تحليل لا تقل أهمية عن الخرائط العسكرية إذ تكشف عن مستوى أعمق من إعادة ترتيب التوازنات، تتداخل فيه الضرورات التنموية مع اشتراطات النظام الدولي.

تُعدّ لغة الأرقام في المقاربات الجيوسياسية المعاصرة مدخل كاشف لفهم عمق التحولات البنيوية التي شهدتها المنطقة خلال العقدين الأخيرين، فحين تتجاوز تقديرات تكلفة إعادة الإعمار في الدول المتضررة من النزاعات حاجز 1.2

تريليون دولار[5] فإن الأمر لا يقتصر على كونه مؤشر اقتصادي يعكس حجم الدمار المادي، بل يتحول إلى عنصر فاعل في إعادة تشكيل العلاقة بين السيادة الوطنية ومنظومة التمويل الدولي، إذ إن هذا العبء المالي الهائل يضع الدول المنهكة أمام معادلة مركّبة فالحاجة إلى إعادة بناء البنية التحتية والمؤسسات تفرض اللجوء إلى مؤسسات التمويل العالمية وفي مقدمتها البنك الدولي وصناديق الإقراض متعددة الأطراف بما يستتبع عادة حزما من الشروط والإصلاحات الهيكلية، وتتخذ هذه الإصلاحات في كثير من الأحيان طابع إداري ومالي يُقدَّم ضمن خطاب الحوكمة الرشيدة واللامركزية وتعزيز الكفاءة المؤسسية، غير أن القراءة النقدية ترى فيها مسار قد يُفضي في سياقات هشّة إلى تكريس أنماط من الفيدرالية المالية والإدارية تتجاوز كونها أدوات تنظيمية لتغدو مدخلا لإعادة توزيع السلطة على أسس جغرافية أو هوياتية، فحين تُربط إعادة الإعمار بإعادة هيكلة الدولة المركزية يصبح التمويل نفسه أداة ضغط سياسي ويغدو الاقتصاد مدخل لإعادة تعريف بنية الكيان الوطني بما قد يؤدي إلى تثبيت وقائع تفككية نشأت أصلا تحت ضغط الصراع.

وفي هذا السياق التحليلي يُستدعى فكر الدبلوماسي الأمريكي هنري كيسنجر كما عرضه في كتابهWorld Order (النظام العالمي)[6]، إذ أشار إلى أن الشرق الأوسط يمر بمرحلة تفكك في مفهوم الدولة التقليدية وأن النظام الإقليمي الذي تشكّل بعد الحرب العالمية الأولى يواجه إعادة صياغة عميقة، وتُفهم بعض قراءاته على أنها إقرار بأن الاستقرار المستقبلي لن يقوم بالضرورة على تسويات كلاسيكية بين دول قومية متماسكة بل قد ينبثق عن ترتيبات أمنية مرنة بين كيانات سياسية متفاوتة السيادة، ووفق هذه الرؤية فإن إعادة تعريف الفاعلين الشرعيين في الإقليم قد تفضي إلى بروز وحدات دون الدولة كأطراف معترف بها ضمن معادلات الأمن والتوازن، ضمن هذا المنظور يُطرح أن الكيان الصهيوني قد يجد نفسه في موقع المستفيد النسبي من بيئة إقليمية

---

5. البنك الدولي. 2020). المرصد الاقتصادي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: آثار الحرب والنزاعات. (مطبوعات البنك الدولي.

6. كيسنجر، هـ. 2015). النظام العالمي: تأملات حول طلائع الأمم ومسار التاريخ((ترجمة: فاضل جكتر). دار الكتاب العربي.

تتآكل فيها الدول المركزية المحيطة، إذ تتحول من دول مواجهة ذات جيوش نظامية إلى كيانات منشغلة بإدارة أزماتها الداخلية وتأمين احتياجاتها الاقتصادية الأساسية، وفي ظل هذا التحول يصبح البحث عن الاعتراف الدولي والتمويل والحماية أولوية لتلك الكيانات، ما يعيد ترتيب أولوياتها الاستراتيجية ويقلّص هامش الاشتباك الإقليمي التقليدي.

وعند استشراف العقد القادم تبرز فرضية الخرائط المرنة التي تتبدل تبعا لموازين القوى الميدانية، بحيث لا تعود الحدود خطوطاً صلبة بقدر ما تصبح مناطق نفوذ متداخلة تخضع لتوازنات عسكرية واقتصادية متحركة، وتكون الدول التي عجزت عن بناء هوية وطنية جامعة، وانزلقت إلى صراعات طائفية أو إثنية حادة أكثر عرضة للانقسام التدريجي، إذ يسهل تحويل التصدعات الاجتماعية إلى خطوط تماس سياسية وجغرافية، وفي هذه البيئة يمكن للأدوات الوظيفية العنيفة مثل التنظيمات المتطرفة أن تؤدي دور المعجّل التاريخي لتفكيك البنى القائمة من خلال إنهاك الجيوش الوطنية واستنزاف الموارد وتحويل الدولة إلى كيان مُجزّأ الوظائف، غير أن هذه القراءة لا تقف عند حدود توصيف المخاطر بل تفتح الباب أمام سؤال استراتيجي يتعلق بإمكانات المواجهة، فالمعالجة العسكرية التقليدية على أهميتها في استعادة السيطرة الميدانية لا تكفي وحدها لإعادة بناء الدولة إذا لم تُستكمل بمشروع وطني جامع يعيد تعريف المواطنة بوصفها رابطة قانونية وسياسية تتجاوز الهويات الفرعية، وإن استعادة مفهوم الدولة الوطنية المستقلة القائمة على سيادة القرار ووحدة المجال العام تمثل في هذا الإطار شرط بنيوي لإغلاق مسارات التفتيت الصامت، فالدولة التي تفتقر إلى حصانة داخلية سواء على مستوى الشرعية أو العدالة الاجتماعية أو الاندماج الوطني تبقى عرضة للتحول إلى ساحة تنافس دولي تُدار فيها الصراعات عبر وكلاء محليين وغرف عمليات عابرة للحدود.

وعليه فإن الحرب الكبرى التي شهدها مطلع القرن الحادي والعشرين لا يمكن قراءتها بوصفها مواجهة جيوش تقليدية فحسب بل باعتبارها عملية إعادة صياغة للفضاء الجغرافي والسياسي في آن واحد، حيث تتحول الخرائط إلى أدوات تفاوض وتغدو الجغرافيا نفسها مادة لإعادة التركيب وفق مصالح مراكز القوة، وبينما تستمر هذه العملية في إعادة تشكيل الإقليم يبقى مستقبل

المنطقة مرهون بقدرتها على ترميم دولها من الداخل وتحويل التنوع الاجتماعي من مصدر انقسام إلى ركيزة تماسك بما يحول دون انزلاقها إلى مزيد من التشظي الذي يخدم في نهاية المطاف موازين قوى خارجية أكثر مما يخدم شعوبها.

وختاما يتضح أن التحولات الجارية في الشرق الأوسط تمثل مرحلة مفصلية في إعادة تشكيل العلاقة بين الدولة والمجتمع والإقليم والنظام الدولي، حيث تتداخل العوامل الأمنية والسياسية والاقتصادية في إنتاج واقع إقليمي شديد السيولة، وفي ظل هذا السياق المعقد يغدو مستقبل الكيانات الوطنية مرهون بقدرتها على ترسيخ الشرعية الداخلية وتعزيز التماسك المجتمعي وبناء مؤسسات قادرة على إدارة التنوع والصراع ضمن إطار قانوني جامع، فبين ضغوط الخارج وتحديات الداخل تبقى صلابة الدولة الوطنية ومتانة عقدها الاجتماعي العامل الحاسم في تحديد مسار الاستقرار أو الانزلاق نحو مزيد من التفكك.